

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة شركة سبيد ميديكال (شركة مساهمة مصرية)
عن مدي الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (84) بتاريخ 26 يوليو 2016

إلى السادة / مجلس إدارة شركة سبيد ميديكال (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة شركة سبيد ميديكال (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بما يتفق مع قواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار من رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (84) لعام 2016. أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاج فقط لتمكين الشركة من الالتزام بمتطلبات قواعد حوكمة الشركات وليس لأي غرض آخر.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن الحوكمة وعن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات كما أنه مسئول عن التأكد من التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية والتي إذا عملت بكفاءة فإنها سوف تضمن سلامة وفعالية الأعمال بما في ذلك الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق للالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده في كافة جوانبه الجوهرية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها. وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (3000) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على تأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

إن الإجراءات التي يتم أداؤها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها، وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم نقوم بأداء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بمهام تأكد معقول. بالتالي، فإننا لا نبدي استنتاج بتأكد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مأخوذ ككل قد تم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل استفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة عندما يكون ذلك مطلوباً والمطابقة مع سجلات الشركة وطبقاً لطبيعة مهمتنا عند تنفيذ تلك الإجراءات المشار إليها فقد قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع في كيفية تحديد متطلبات قواعد حوكمة الشركات والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات الإعداد المشار إليها.

- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
 - مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة.
 - تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات عندما كان ذلك ضروريا للتأكد من الأدلة التي حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.
- وفقاً لمتطلبات الفقرة 49 (د) من المعيار المصري لمهام التأكيد رقم (3000)، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام، كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ونظام وفاعلية نظام الحوكمة.
- وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف مجلس إدارة الشركة وليس لأي غرض آخر وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.
- ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها الشركات لاستيفاء متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهداف تلك الإجراءات وتقييمهم بما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من شركة إلى أخرى وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لتحديد مثل تلك البيانات.

نظراً لطبيعة القيود المتأصلة في عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتي تتضمن التواطؤ أو تحايل الإدارة على تلك الرقابة فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

الاستنتاج

في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير والأدلة التي تم الحصول عليها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة شركة سبيد ميديكال (شركة مساهمة مصرية) المرفق على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات على السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 لم يتم إعداده في جميع جوانبه الهامة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات.


مراقب الحسابات
هاني فؤاد راشد محمد



القاهرة في 19 مايو 2026

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية (294)

سجل مراقبي حسابات البنك المركزي (452)

س.م.م (11771)

PKF راشد وبدر وشركاهم